

أوضاع العمال المهاجرين تلقي بظلالها على العلاقات الهولندية - القطرية

دعت غالبية الأحزاب في البرلمان الهولندي الأسبوع الماضي الحكومة والملك فيلم الكسندر إلى عدم المشاركة في بطولة كأس العالم المقبل احتجاجاً على أسلوب معاملة العمال المهاجرين.

وجاء ردّ الفعل الهولندي على تقرير الصحيفة البريطانية الثاني من نوعه بعد أن طالبت منظمة العفو الدولية قطر بإجراء تحقيق مستقل في وفاة هؤلاء العمال.

وقالت رجيينا شوبول خبيرة شؤون قطر في المنظمة إن من الضروري إجراء تشريح لمعرفة أسباب حالات الوفاة التي لم تتضح ملامساتها، معتبرة أن تقرير الغارديان مثير للقلق والخوف من أن يكون العمال المهاجرون قد دفعوا ثمنًا باهظًا لتنظيم المونديايل القطري. وأضافت أنه يبدو أن التدابير الإصلاحية لقطر غير كافية لحماية العمال الوافدين من ظروف عمل حرجة. وفي المقابل أعلنت الحكومة القطرية أن معدل الوفيات بين مئات الآلاف من العمال الأجانب يأتي في نطاق المتوقع.

وقالت منظمة العفو الدولية المعنية بحقوق الإنسان مراراً إن معايير منظمي البطولة المتعلقة بمستوى معيشة العمال غير كافية لمنع الانتهاكات وتوفير الحلول في الوقت المناسب. كما اتهمت الاتحاد الدولي لكرة القدم "فيفا" بعدم التعامل جدياً مع انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالبطولة.

وفي ديسمبر الماضي انتهت منظمة هيومن رايتس ووتش قطر بانتهاك حقوق المئات من العمال منسيرة إلى "فجوة بين وعود قطر بالإصلاح والواقع". وقالت المنظمة إن السلطات القطرية لم تنصف المئات من العمال الوافدين المحرومين من أجورهم لأشهر في شركتين رغم إبلاغها مراراً بالانتهاكات.

وكشف تقرير صادر عن منظمة إكيدام لحقوق الإنسان ونشر في نوفمبر الماضي أن الكثير من الشركات القطرية فشلت في دفع رواتب العمال ذوي الأجور المنخفضة منذ تفشي فيروس كورونا ما جعل العمال معدمين وفي حالة عوز.

وأعلنت قطر تعديلات في قوانين العمل الخاصة بها ورفعت الحد الأدنى للأجور بنسبة 25 في المئة إلى 275 دولاراً شهرياً، وألغت شرط حصول العمال على تصريح من أصحاب العمل قبل تغيير وظائفهم، لكن شخصيات حقوقية ومنظمات دولية تقول إن تلك الإجراءات غير كافية وإن الكثير منها لا يطبق بالفعل ما يجعل التحسن في أوضاع العمال الوافدين طفيفاً أو غير ملموس في بعض الأحيان.

أمستردام - تحمل دول غربية شريكة لقطر في عدة مجالات على محمل الجذ المخاطر التي يتعرض لها العمال الأجانب الذين تضاعفت أعدادهم في تلك الدولة منذ فتح الورشات الضخمة لإقامة منشآت نهائية كأس العالم في كرة القدم المقررة لسنة 2022، وكذلك اعتداءات مشغلهم على حقوقهم الأساسية والتي وثقتها طوال السنوات الماضية عدة تقارير إعلامية وحقوقية. وأرجحت الحكومة الهولندية بعثة تجارية افتراضية لقطر كانت مقررة لهذا الشهر، وذلك بسبب مخاوف تتعلق بالأوضاع المعيشية للعمال المهاجرين الذين يشاركون في تشييد منشآت بطولة كأس العالم.

وكتفت صحيفة الغارديان البريطانية الأسبوع الماضي عن إحصائية تظهر وفاة ما لا يقل عن 6500 من العمال المهاجرين الذين يعملون في تشييد الملاعب وغيرها من عناصر البنية التحتية للمناسبة الرياضية، على مدى الأعوام العشرة الماضية.

غالبية الأحزاب في البرلمان الهولندي تدعو إلى مقاطعة مونديايل قطر احتجاجاً على أسلوب معاملة العمال المهاجرين

وتراوحت أسباب وفاة هؤلاء، بالإضافة إلى الحالات المسجلة كوفاة طبيعية، بين التعرض إلى إصابات حادة جراء السقوط من ارتفاعات عالية والاختناق شتقاً بالحبال والأحزمة والكوابل المستخدمة في عمليات البناء.

لكن ما يسجل كوفيات طبيعية يظل أيضاً موضع ارتياب لأن تحديد أسباب الوفاة لا يتم غالباً بالاستناد إلى تشريح طبي للجثث.

ويزجح أن عدد العمال المهاجرين المتوفين في قطر يتجاوز الرقم المذكور بسبب تكتم بعض الدول على وفاة رعاياها مثل الفلبين وكينيا. وينتمي العمال الآسيويين الذين يعملون في قطر إلى عدة دول منها الهند وبنغلاديش ونيبال وباكستان وسريلانكا. ويقدر عدد العمالة الأجنبية في قطر بنحو مليوني شخص يمثلون 95 في المئة من إجمالي القوى العاملة في البلاد.

وقال برون فان دوملين المتحدث باسم وزارة الخارجية الهولندية "فتح التقرير نقاشاً موسعاً في المجتمع الهولندي والبرلمان".

وأضاف "تحدثنا من قبل مع قطر حول الأوضاع السيئة لهؤلاء العمال، لكن هذه الأرقام أضافت بعداً جديداً على النقاش. نريد أن نسعى رد فعل قطر قبل أن نفكر في موعد جديد للبعثة". وكان مقرراً أن تتم المهمة التجارية التي كانت ستجرى على شكل مؤتمر عبر الإنترنت بسبب قيود السفر بفعل جائحة كورونا، بين 22 مارس الجاري وأول أبريل القادم.

وأوضح فان دوملين إن قطر لم تعلق حتى الآن على قرار الحكومة الهولندية.



على حافة الهاوية بلا أحزمة أمان



تداخل ظرفي بين اختصاصات السياسيين البراغماتيين والحقوقيين المثاليين

استدارة أميركية نحو الواقعية بعد الخطاب المثالي بشأن قضية مقتل خاشقجي

خطان أحمران لإدارة بايدن: قطع العلاقات مع السعودية ومعاقبة قيادتها

وإنما إعادة تقييم لها". وأضاف "نحاول الوصول إلى القضايا المنهجية الكاملة وراء قتل جمال خاشقجي". كما عبر عن ترحيب الولايات المتحدة بإفراج السعودية في الأونة الأخيرة عن اثنين من نشطاء حقوق الإنسان، لكنه طالب الرياض بفعل المزيد برفعهما حظر السفر عنهما.

وأضاف "نحث السعودية على اتخاذ خطوات إضافية.. وأن تخفف الأحكام القضائية وأن تحل قضايا مثل تلك المتعلقة بنشاطات حقوق الإنسان وآخرين".

وحرصت ساكي المتحدثة باسم البيت الأبيض من جهتها على قطع الطريق على إمكانية فرض عقوبات على ولي العهد السعودي قائلة "تاريخياً وفي التاريخ المعاصر، الإدارات الأميركية سواء الديمقراطية أو الجمهورية، لم تفرض عقوبات على قادة حكومات أجنبية تجمعنا بها علاقات دبلوماسية وحتى تلك التي لا تجمعنا بها علاقات دبلوماسية".

اتخاذ الولايات المتحدة أي إجراءات ضد السعودية من شأنها أن تؤدي إلى إضعافها أو تقييد حركتها في المنطقة، سيغني ببساطة اختلال التوازن لمصلحة إيران وتشجيعها على المزيد من التناول وتهديد جيرانها، وبالتالي تهديد المصالح الأميركية.

أما السيناريو الثاني المطروح في حال تمادت واشنطن في ضغطها على الرياض، يوضح الدبلوماسي نفسه، فهو أن تبحث السعودية عن بديل لحليفها الأميركي لدى كل من الصين وروسيا، وهو أمر يدرك السياسيون الأميركيون مدى الأضرار التي يمكن أن تنجم عنه.

وفي ضوء مختلف تلك المعطيات جاءت الإجراءات والردود الأميركية على تقرير المخبرات بشأن مقتل خاشقجي اعتيادية إلى أبعد حدّ وتراوحت بين تسليط عقوبات على عدد من المسؤولين السعوديين المتهمين بأن لهم صلة ما يقتل الصحافي و"مراقبة السلوك المستقبلي للمملكة" وحثها على تحسين الوضع الحقوقي لديها وإصلاحه، بل حتى شكرها على ما قامت به من إجراءات في هذا المجال وتشجيعها على التماهي فيه.

وقال برايس "نركز بشدة على السلوك المستقبلي للسعودية وذلك من أسباب عدم طرحنا ذلك على أنه قطع للعلاقات

الخطاب الذي روّجته الإدارة الأميركية الجديدة بادئ الأمر تجاه قضية مقتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي مثل بمبالغته في الحماس والمثالية استثناء لما هو مألوف من سياسات أميركية تجاه كبار حلفائها الاستراتيجيين. أمّا ما سجّل من تخفيف في النبرة تجاه السعودية وتجنب تسليط المزيد من الضغوط عليها، فممثل العودة إلى القاعدة التي لا تستطيع أي إدارة أميركية الخروج عنها وهي مراعاة المصالح العليا للولايات المتحدة وعدم الإضرار بها تحت أيّ عناوين أخلاقية أو حقوقية.

إلى المثالية الذي استخدمه بايدن في حملته الانتخابية وسعى من خلاله إلى التمايز عن خطاب خصمه ومناقسه دونالد ترامب المحجر في النفعية الفجة والبراغماتية المبالغ فيها، مؤكداً أن العودة إلى الواقعية والتخلي التدريجي عن ذلك الخطاب المثالي كانا أمرين متوقعين يحتمهما الانتقال من الشعارات الانتخابية إلى الاحتكاك بالواقع ومعالجة القضايا الحيوية من الاقتصاد إلى الأمن إلى إدارة الصراعات عبر العالم، وغير ذلك من القضايا المعقدة.

وبات من المسلمّات في نظر المتابعين للشائين السعودي والأميركي أنّ العلاقة مع المملكة مهمة وحسوبة للولايات المتحدة في مجال الاقتصاد كما في مجال الحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

وبحسب دبلوماسي خليجي سبق له العمل في الولايات المتحدة، فإن

تنسيق سعودي عراقي متسارع في مجال الأمن والدفاع

مسيرة انطلقت من مناطق حدودية عراقية سعودية من قبل فصيل غير معروف نسبياً تدعمه إيران في العراق وانفجرت في المجمع الملكي بالرياض في 23 يناير الماضي".

وفي فبراير الماضي أجرى وزير الداخلية العراقي عثمان الغانمي زيارة رسمية إلى السعودية، أعقبها يوم زيارة لوزير الخارجية العراقي فؤاد حسين إلى المملكة تناولت المباحثات التي اجريت خلالها التنسيق الأمني والسياسي بين البلدين.

واستأنفت العلاقات الدبلوماسية مع العراق في ديسمبر 2015 بعد 25 عاماً من انقطاعها جراء الغزو العراقي للكويت عام 1990. وبعد عقود من التوتر بدأت العلاقات تتحسن عقب زيارة لبغداد قام بها في فبراير 2017 وزير الخارجية السعودي عادل الجبير.

بالموسّع مع رئيس أركان الجيش العراقي عبدالأمير يارالله وجري فيه "بحث أفاق التعاون والتنسيق بين البلدين في المجال العسكري". حسب بيان صادر عن وزارة الدفاع العراقية.

كما استقبل المسؤول السعودي والوفد المرافق له من قبل وزير الدفاع العراقي جمعة عناد "وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين في مختلف المجالات".

وجاءت الزيارة عقب كشف وكالة أسوشيتد برس الأميركية قبل أيام أنّ "الهجوم الذي استهدف في يناير الماضي القصر الملكي السعودي في العاصمة الرياض بطائرات مسيرة انطلق من داخل العراق".

ونقلت الوكالة عن قائد كبير في ميليشيا مدعومة من إيران في بغداد لم تذكر اسمه القول إن "ثلاث طائرات

بغداد - يتقدّم العراق والسعودية بثبات في رفع مستوى التعاون والتنسيق بينهما في المجال الدفاعي والأمني، وبسرعة تفوق ما يحقّقانه من تقدّم بطيء في تحسين العلاقات بينهما في مجالات أخرى مثل الاقتصاد.

ويعود ذلك بحسب مطلعين على شؤون البلدين إلى وجود قناعة لدى الطرفين بوجوب فصل قضايا الأمن والاستقرار عن القضايا السياسية وما تنطوي عليه من تباعد في الرؤى، بهدف التفرغ لمواجهة التهديدات عبر إحكام ضبط الحدود وتضييق مجال تحرك فلول تنظيم داعش والمليشيات المسلحة عبر الأراضي الشاسعة والامتدادات الصحراوية قليلة السكان بين البلدين.

وقام رئيس الأركان السعودي فياض الرويلي، الثلاثاء، بزيارة رسمية إلى العراق عقد خلالها اجتماعاً وصف